ذرائع الغرب لإشاعة الفوضى

■ حميدي العبدالله

دأب الغرب، عبر تصريحات المسؤولين فيه وإعلامه على الترويج لمقولة مفادها إنّ تسلطية وديكتاتورية بعض الحكام العرب هي المسؤولة عن حالة السخط الشعبي التي توفر بيئة في بعض البلدان العربية لنمو الحركات «الجهادية» وتحوّلها إلى جماعات إرهابية. لو كان الغرب جاداً في توصيفه لما اقتصر الاتهام على الدول التي عرف عن حكوماتها رفضها الخضوع للإملاءات الغربية، فهذا التوصيف ينطبق على دول مثل السعودية التي تصادر فيها جميع الحقوق على نحو أشدّ وأقوى مما هو موجود في أيّ دولة عربية أو إسلامية توجه إلى حكامها تهمة الديكتاتورية والتسلط.

مع ذلك فإنّ هذه المقولة خاطئة بالمطلق وهذا ما تؤكده تجارب الغرب ذاته.

مثلاً في العراق وعشية التحضير لاحتلال هذه البلاد ركز الغرب، حكومات وإعلام، على القول إنّ النظام العراقي بزعامة الرئيس صدام حسين إرهابي، فضلاً عن أنه نظام ديكتاتوري، ويمتلك أسلحة دمار شامل تبيّن لاحقاً أن لا وجود لمثل هذه الأسلحة، وأنها أكذوبة ساهمت في صنعها مؤامرة استخبارية، ويتعامل مع الإرهاب وحصراً تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن... واستناداً إلى هذه الحجج قام الغرب بغزو العراق وأسقط نظام الرئيس العراقي صدام حسين.

لكن الحقيقة التي لا يمكن دحضها، أنه في العراق لم يكن هناك وجود لأيّ تشكيل إرهابي أيّ إلى جهة انتمى هذا التشكيل، وبعد احتلال الغرب للعراق بقيادة أميركية، نما وترعرع الإرهاب ووصل إلى ما وصل إليه ليتأكد أنّ إسقاط النظام العراقي ساهم بنشر الإرهاب وليس العمل على محاصرته.

مثلاً في ليبيا وعشية تدخل الناتو في الحرب والإسهام في إسقاط نظام العقيد معمر القذافي ساهم الغرب، حكومات وإعلام، بنشر المقولة ذاتها، أيّ إذا لم يسارع الغرب لتقديم الدعم «للثوار» لإسقاط النظام، فإنّ الإرهاب سوف يشتدّ عوده، ويشكل نظام القذافي سبباً لتصاعده، ولكن ماذا بعد سقوط نظام القذافي، هل تراجع خطر الإرهاب، أم زاد هذا الخطر؟ الجواب واضح باتت ليبيا اليوم معقلاً لتنظيم داعش والتشكيلات «الجهادية» الأخرى، وسادت الفوضى الدموية في هذا البلد الذي كان مستقراً لمدة تزيد عن أربعين عاماً.

يجري اليوم تكرار المقولة ذاتها عن سورية، في محاولة لتبرير دعم التشكيلات المسلحة بما في ذلك التشكيلات الإرهابية.

الواقع أنّ سياسة الغرب على هذا الصعيد سياسة ساذجة، أو يحرّكها الحقد والتطلع الاستعماري، على الرغم من أنها لا تصبّ في مصلحة الغرب ذاته.

عندما يتباكون...

- من يتابع القنوات الفضائية المموّلة من السعودية وهي تغطي الحرب في سورية سيكتشف ببساطة مفاتيح قراءة التوازنات العسكرية في الحرب من مفردات هذه القنوات، وخصوصاً قناة «العربية» ومولودها قناة «الحدث».

- في مراحل تحقيق إنتصارات لجبهة النصرة ومولودها جيش الفتح والاقتراب من فك الحصار عن الأحياء الشرقية لحلب يبدأ الهجوم على المنظمات الأممية واتهامها بالتلكؤ في إنقاذ الأطفال والنساء من الموت جراء الحصار، وتصير النصرة اسمها الثوار يفكون الحصار.

- عندما يتقدّم الجيش السوري وحلفاؤه لا تعترف القنوات بالهزيمة والشعور بالخطر، فتبدأ نغمة التباكي عن القصف بالبراميل على الأحياء السكنية والمستشفيات وإرتفاع عدد الضحايا من النساء والأطفال.

- عندما تسمع «العربية» تتحدّث عن استخدام الجيش السوري لسلاح كيميائي تعلم أنّ التمهيد يجري للإعلان عن خسارة موقع عسكري هام.

- في حلب حصار خانق أو ليس هناك حصار وسلاح الجو بلا قيمة أو هو الحاسم والسلاح الكيميائي يدخل الحرب... كلها مفردات لا ترجمة واقعية لها بل هي حرب إعلامية للإعلان عن إنتصار أو هزيمة.

- الآن غاز الكلور يتصدّر نشرات الأخبار يعني هزيمة على الطريق...

التعليق السياسي

كاهانا ومنظمته وآشتون كارتر وجبهة الجنوب السوري...

2

■ محمد أحمد الروسان*

نقرأ تصريحات رئيس وكالة المخابرات المركزية الأميركية جون برينان (حاطبة الليل الأميركي) في ظلّ السياق الذي تمّ شرحه في السابق، عندما قال في منتدى أسبين الأمني السنوي: لا أعرف ما اذا كان يمكن أو لا يمكن عودة سورية موحدة مرة أخرى (هو يكرّر هذه التصريحات كلّ عام، وهذا العام لها نكهة خاصة في ظلّ الاستدارة الأميركية العسكرية نحو الجنوب السوري، تحت عنوان مواجهة داعش لحماية الأردن و«إسرائيل» كما قال آشتون كارتر، وأيضاً تحت عنوان تحويل النصرة الى جبهة فتح الشام (جفش) وخروج الإرهابي الجولاني (العريس احمد حسين الشرع) لأول مرة بصورة علنية بحضور وصيفتيه (باعتباره العريس الإرهابي) الإرهابيتين على الميمنة والميسرة: الأولى يمين الصورة: احمد سلامة مبروك ابو الفرج المصري، والثانية يسار الصورة: عبد الرحمان عطون الملقّب بأبي عبد الله الشامي.

انّ السيّد العبد موتي كاهانا (لعنه الله لعناً عظيماً، معروف ومنظمته لدى مجتمع مخابراتنا، ويتابعون أنفاسه شهيقاً وزفيراً وأنفاس منظمته وامتداداتها في الداخل الأردني).

الملياردير اليهودي الأميركي رئيس منظمة عمّاليا الإسرائيلية الأميركية «الإنسانية»، وهو بمثابة ذراع غير مباشرة لإسرائيل في مناطق اللجوء السوري في الداخل الأردني، وتحت عنوان تقديم المساعدات الإنسانية، وهو أحد المموّلين الرئيسيين لتلك المنطقة المُراد تأسيسها في الجنوب السوري، وجلب لها مزيد من الديمغرافيا السورية في الداخل الأردني، إنْ ممن هم في مخيمات اللجوء السوري، وإنْ ممن هم في المحافظات الأردنية، وتحديداً من البورجوازية السورية الطفيلية غير الوطنية، بورجوازية التجّار المصلحجيين، حيث هناك ثمة بورجوازية صناعية سورية وطنية في الداخل السوري، ما زالت في الداخل وتقف مع الدولة الوطنية السورية، وهناك أخرى تعيش في الخارج ومن نماذجها مجموعات البورجوازي السوري الوطني العروبي حسين الهامود ابو طلال وآخرين كثر، الداعمين لدولتهم ونظامهم بكلّ شيء وهم في المهجر، رغم الصعوبات التي تواجه هؤلاء الوطنيين العروبيين.

السؤال العميق الذي يحفّز العقل على التفكير: هل ستوافق عمّان على ما سبق ذكره، لما في ذلك من مخاطر على الأمن الوطني الأردني وعلى الجغرافيا الأردنية في الشمال الأردني الساخن الآن بفعل رؤية البلدربيرغ الأميركي، واحتمالية اقتطاع جزء من الجغرافيا الأردنية لإنشاء إمارة حوران ووضع أمير عليها مثل ابو محمد الجولاني (احمد حسين الشرع) زعيم فتح الشام الإرهابية؟ أو حتى لواء حوران كاملاً وضمّه الى تلك المنطقة المُراد تأسيسها بعد خسارات الأميركي والإسرائيلي والتركي في حلب؟

وأعتقد أنّ السوري وحزب الله والإيراني، بإسناد روسي وبإسناد دبلوماسي صيني وبتمويل مالي صيني أيضاً، يستعدّون من الآن لسيناريوات كهذه وللردّ على مناورات النقب بين الإسرائيلي والمارينز الأميركي، حيث الهدف وكما أسلفنا سابقاً، إنشاء منطقة جغرافية آمنة محمية بجماعات إرهابية مسلحة بزعامة الجولاني زعيم فتح الشام، لتشكل تلك الجماعات الإرهابية حزاماً أمنياً للمنطقة الآمنة (نسخة متطوّرة عن حزام لبنان)، المعطيات الراهنة تقول هي في طريقها الى التنفيذ حتى اللحظة، ثمة حشود عسكرية سورية مع مجموعات من حزب الله، بجانب كتائب من المقاومات الفلسطينية في الداخل السوري، ومجموعات سورية شعبية مقاومة أشرف عليها الشهيد سمير القنطار ودرّبها سابقاً بدعم من حزب الله، في مواجهة ما يجري في المثلث المشترك على الحدود في الجنوب السوري والشمال الأردني، وما طائرة الاستطلاع الأخيرة التي انطلقت من الجنوب السوري نحو فلسطين المحتلة، والعودة سالمة الى قواعدها وفشل ما تسمّى بالقبّة الحديدية الإسرائيلية في إسقاطها، برغم إسنادها من طائرة «أف 16» أميركية الصنع متطوّرة، الا الرسالة الأولى لجل السفلة إنْ في واشنطن وإنْ في تل أبيب، والذين يستهدفون الأردن ولبنان وسورية، ولكن هيهات هيهات أيّها السفلة.

انّ داعش وجبهة النصرة وفتح الشام وغيرها، هي مخرجات السياسة الأميركية في المنطقة، تمّ إنتاجها وحواضنها في الدواخل العربية بتوظيفات واستثمارات الفقر والظلم والجوع والقهر والبطالة والفساد وغياب العدالة وحقوق الإنسان، مع العبث في دم الايديولوجيا والجغرافيا في الساحات.

وعندما قالت «إسرائيل» «إنّ ايران صارت جارة لنا»، وقالت السعودية «إنّ طهران تسعى لمحاصرتها وتحجيم دورها وتقليص نفوذها في العالم العربي والإسلامي»، فهم «الحاج» باراك حسين أوباما أنّ الخطر هذه المرة تجاوز الأدوات، ليتحوّل الى تهديد استراتيجي داهم على أمن بلاده القومي والمتمثل في ثلاثية النفط و«إسرائيل» والكرد.

المقاومة حق شرّعته السماء وسار عليه العرف البشري ونظمه القانون الدولي، لذا تعتبر واشنطن دي سي أنّ حركات المقاومة في المنطقة خطر استراتيجي على مصالحها و«إسرائيل»، في حين أنّ مجتمعات الدواعش والزواحف والقوارض الإرهابية خطر تكتيكي يمكن التعامل معه وإدارته، في حين أنّ أميركا تعدّ بنفس الوقت لمخططات تتفرّع من خلالها للنظام المصري ولمصر، ومؤشرات الطريق التي ستؤول إليها وما يحضر لها عبر ليبيا، وعبر المجتمع السيناوي في الداخل المصري، بالتحالف لا أقول من جديد مع الإسلام السياسي فقط بل عبر تصعيدات وفي كلّ الساحات للفاشيّة الدينية، هكذا تقول المعلومات لدينا.

المتاهات الأميركية

للولايات المتحدة الأميركية متاهاتها الاستراتيجية العميقة، حيث كانت المتاهة الأولى لها في أفغانستان وما زالت، ثم العراق وما زالت وعبر الدواعش والأنبار تعود من جديد، فسورية الأصعب والأشدّ وما زالت، والآن المتاهة الأوكرانية وعقابيلها التي تتدحرج ككرة الثلج، الى المتاهة العرضية في شبه القارة الهنديّة حيث تتفاعل من جديد.

فأمّ المتاهات العمودية والعرضية الاستراتيجية الدولاتية الأميركية، هي المتاهه السورية الأصعب والأعمق والأشدّ، والنتيجة فيها تحدّد مصير المتاهات الأخرى وشكل العالم الجديد.

انّ جنين الحكومة الأممية (البلدربيرغ الأميركي) هو صاحب هذه المتاهات وصانعها، فيستغلّ حالة الاستعصاء الدولي والاحتقانات الشاملة كنتاج للحدث والمسألة السورية، وما خلّفته من سحب دخانيّة سوداء عميقة قد تستمرّ لسنيين عديدة، من شأنها إنْ حجبت وتحجب عيون العالم عن ساحات أخرى من المعمورة، لا تقلّ أهميتها الأستراتيجية عن أهمية سورية أو أهمية الحدث الأوكراني الحالي مثلاً، من أجل تحقيق عمق مصالحه ومكتسباته كحكم أممي، وربط اقتصاديات العالم من جديد بالاقتصاد الأميركي، للخروج من الأزمة الاقتصادية الأميركية الحالية، والتي في حالة استمرارها وتفاقمها، أن تقود الى إفلاس الولايات المتحدة الأميركية.

لذلك سارع الكونغرس مؤخراً بالسماح لإدارة أوباما بالاقتراض المالي بدون سقف محدّد، وهذا لن يمنع الإفلاس المالي في أميركا وإنما سيؤجّله، وتحتاج واشنطن الى مصادرات لاحقة ستجري لأموال الدول الخليجية المخزّنة في خزائن المال الأميركية، بسبب دعمها للإرهاب وما شابه، عبر مشاريع قوانين قادمة من نواة هذا (البلدربيرغ) الى بيت التشريع الأميركي. لذا سارعت الرياض وعبر التشريع لقوانين مكافحة الإرهاب في الداخل السعودي والخارج السعودي، مع سحب لبعض الملفات ووضعها في عهدة آخرين، وإجراء لديناميات مراجعات سعودية شكلية ازاء الحدث السوري، لا أوهام في الموقف الجديد للرياض، فليس هناك تحوّل سعودي نوعي في مقاربة الحرب على سورية، الخلاف الأميركي السعودي في الملف السوري خلاف على الأولويات، وعلى الإدارة كمفهوم لهذه الأولويات.

وتتحدث المعلومات المسرّبة من بعض مؤسسات المجتمع المدني الغربية التي تعنى بالرصد الاستخباري وتحليل ما ترصده لصالح عدد محدّد من أجهزة أمنية ترتبط معها وتموّلها، لمواجهة الخصوم من الأجهزة الممائلة في ساحات أخرى في خارج أوروبا والولايات المتحدة الأميركية، أنّ العديد من مجتمعات المخابرات في منطقة جنوب آسيا ومنطقة جنوب شرق آسيا، بالإضافة الى أجهزة مخابرات دولية متشعّبة لدول هي في حقيقتها دول عظمى، لكنّها تتصرف على أنها دول اقليمية، أجرت مؤخراً الكثير من جلسات العصف الذهني السياسي والمخابراتي، وتحليل الكثير من المعلومات المجموعة رصداً وتحليلاً حول خط العلاقات الهندية الأميركية وما وراء هذه العلاقات، من علاقات سريّة على خط العلاقات الصهيونية – الهندية مع بحث محفزات الرؤية الاستراتيجية الأميركية، باتجاه الهند بشكل خاص ومنطقة جنوب وجنوب شرق آسيا بشكل عام، وإسقاطات هذه الرؤية الأميركية على جلّ مواقف واشنطن، إنْ لجهة الصين، وإنْ لجهة الباكستان، وإنْ لجهة الفدرالية الروسية، وإنْ لجهة ايران وإنْ لجهة الهند ومجالها الحيوي، حيث أفغانستان جزء من هذا المجال الحيوي الهندي.

كما تمّ االتطرق بعمق وإسهاب كبيرين لعلاقات الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط وتأثيره على سلّة المحفزات الأميركية إزاء نيودلهي، وتداعيات ذلك على التوازنات الاستراتيجية لجهة أقاليم مناطق جنوب وجنوب شرق آسيا، وإنْ لجهة الجغرافية الأممية ككل، والى ماذا يسعى محور واشنطن تل أبيب من أهداف ورؤى في شبه القارة الهنديّة، بوصفه ذراعاً موثوقاً من أذرع جنين الحكومة الأممية (البلدربيرغ).

وتشي نتائج جلسات العصف الذهني لتلك الأجهزة المخابراتية، بأنّ واشنطن تحديداً ترمي من وراء التحالف الاستراتيجي مع نيودلهي، الى استخدام وتوظيف وتوليف الأخيرة في متتالية عمليات احتواء الصين التي تتصرف كدولة إقليمية قويّة رغم أنّها دولة عظمى، وفي ذات الوقت احتواء ايران لجهة ترتيبات مصالحها الاستراتيجية في آسيا الوسطى وفي الحدّ من النفوذ الروسي هناك.

كما تشي النتائج أيضاً، أنّ الولايات المتحدة الأميركية وضعت في حسابها الخطّة (ب) في سياستها لاحتواء الباكستان، في حال تغيّر النظام السياسي في اسلام أباد باتجاه واشنطن وبشكل معاد ومعارض، كما تشي النتائج تلك بأنّ هناك دوراً قوياً وواضحاً ومؤثراً لـ«إسرائيل، وعبر أدواتها في الداخل الأميركي ومنها (الأيباك)، لجهة دفع الولايات المتحدة الى بناء تحالفات استراتيجية مع الدولة الهنديّة، دون الأخذ بالحسبان وعين الاعتبار آثار ذلك، على خط العلاقات الأميركية الصينية، وخط العلاقات الأميركية الروسية، وخط العلاقات الأميركية الباكستانية.

بعبارة أخرى وأكثر وضوحاً من الآنف ذكره نقول: إنّ من شأن التعاون الأميركي الاستراتيجي مع الهند، أن يلحق ضرراً فادحاً بسلّة محفزات التعاون الأميركي الصيني الشامل السياسي، الدبلوماسي، الاقتصادي، المخابراتي، العسكري، وحتى في إطار الثقافي الفكري، وأثره الشامل على القطاعات الأخرى.

لكن للدولة العبرية وعبر أدواتها – جماعات ضغطها داخل المجتمع الأميركي وإدارته الحاكمة، ذهبت باتجاه استبدال رؤية أو عقيدة التعاون على خط العلاقات الأميركية – الصينية، برؤية أو عقيدة المخاطر، أيّ دفعت جماعات الضغط الإسرائيلي ونجحت حتّى الآن في مسعاها، باتجاه أن يكون القرار الأميركي المركزي إزاء تفضيل التعاون والتحالف المطلق مع الهند وحدها دون الصين، واعتبار الأخيرة مصدراً للخطر المهدّد لمصالح الولايات المتحدة الأميركية الاستراتيجية في شبه القارة الهندية.

كما أنّ من شأن هذا التعاون مع نيودلهي، أن يؤدّي الى الإضرار بمخططات واشنطن الساعية، لإبعاد بكين عن موسكو، لإضعاف الدور الروسي في مناطق جنوب شرق آسيا وفي آسيا الوسطى، وفي الملف الإيراني وفي الصراع العربي الإسرائيلي وقبل ذلك في المسألة السورية والوضع في لبنان والتحالفات غير المعلنة مع حزب الله اللبناني.

كذلك من شأن تعاون وتحالف واشنطن مع الهند، أن يلحق ضرراً بالغاً على خط العلاقات الأميركية – الباكستانية، لجهة إيران، ولجهة أفغانستان، ولجهة روسيا، ولجهة شبه القارة الهندية ككلّ، ومع كلّ ذلك ضغط «الأيباك» الى خيار التعاون مع الهند، دون الالتفات الى مسألة التعاون مع اسلام أباد، كون الأخيرة هي أكثر حاجةً لوجود واستمرار الدعم الأميركي المتعدّد.

انّ المثير في الفقرة السابقة بالذات، والمتعلقة بقطع الطريق على الفدرالية الروسية، لجهة بناء تحالفات مع باكستان، نتيجة تفضيل واشنطن للتعاون مع الهند دون اسلام أباد، متمثل في معلومات مخابراتية ذات مصداقية دقيقة في تلك المنطقة، وعبر تقارير مجاميع مخابرات تابعة لها، تعمل في الداخل الأميركي وبعلم المخابرات الأميركية والمجمع الأمني الفدرالي، وبمتابعة دقيقة لجهاز FBI لها، حيث تتموضع المعلومة الأمنية الدقيقة في:

انّ جماعات الضغط اليهودي (الأيباك) وعبر توجيه البلدربيرغ، دفعت وتدفع أيّ إدارة قادمة في واشنطن الى مسك العصا من الوسط، لجهة علاقاتها مع كلّ من الهند وباكستان، بحيث يتمّ من خلالها الحفاظ أميركياً على مذهبية ومنظومة، من نسق التفاعل الدبلوماسي المتوازن، لقطع الطريق على موسكو في استغلال ذلك لصالحها وبناء تحالف استراتيجي بديل عن واشنطن مع باكستان، خاصة مع وجود موافقة باكستانية قويّة على ذلك، داخل الأطر السياسية والأمنية الاستخبارية، مدعومة من قوى شعبوية باكستانية ضاقت ذرعاً من واشنطن.

تقول المعلومات، وهي مؤكّدةً، إنّ خط العلاقات الهنديّة – «الإسرائيلية»، وعلى مدار أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً خلت، كان خطّاً بمضمون تعاون استراتيجي خلّاق، وخاصة في الأنشطة المتعلقة بالفضاء والمجال النووي، والصاروخي والعسكري، وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات المتطورة ومراكز الأبحاث العلمية، وخاصة البيولوجية وصناعة أسلحتها الكيماوية، حتّى أنّ البرنامج النووي الهندي، هو نتاج تعاون نووي إسرائيلي هندي عميق، وبدعم أميركي وما زال، في حين أنّ البرنامج النووي الباكستاني كان وما زال نتاجاً لتعاون صيني باكستاني عميق، وبرؤية صينية واضحة المعالم، حيث يحتفل نهاية هذا العام بالذكرى الرابعة والستين، لقيام العلاقات الصينية الباكستانية، وهناك طرفة دبلوماسية قالها يوماً، المندوب الصيني السابق في الأمم المتحدة لأحد الدبلوماسيين الأميركيين، انّ باكستان هي إسرائيلنا في شبه القارة الهندية.

هذا وقد سعت نيودلهي، الى بناء المزيد من الروابط المختلفة مع الدولة العبرية (إسرائيل)، وضمن المستويات السريّة وبدعم وغطاء شامل من الولايات المتحدة الأميركية، حيث ظهر التعاون (الوهم) المعلن للعامة، على أنه مع واشنطن، في حين أنّه كان وما زال مع «إسرائيل»، وظل كذلك لأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً بالسرّ، في حين أنّه في مرحلة كشف العلاقات السريّة على خط تل أبيب نيودلهي، حصلت الدولة العبرية على تسهيلات صناعة وإطلاق أقمار التجسس الإسرائيلية، من طراز (أوفيراك) عبر القواعد العسكرية الهندية، مع استخدام الصواريخ البالستية الهندية.

انّ من شأن التعاون الأميركي مع الهند، أن يعيق وبشكل سلبي وعميق وبالغ حرية الحركة وتوافقها، في سلّة التفاهمات الأميركية الروسية، لجهة أفغانستان، وإيران، وباكستان، خاصة في ظلّ اعتبار نيودلهي أنّ أفغانستان، جزء من مجالها الحيوي لاستخداماته من زاوية الهند ضدّ باكستان، وفي ذات الوقت والمسعى، تعتبر روسيا الفدرالية أنّ الهند حليفة لها.

أعتقد وحسب ظني، أنّ المعادلة السياسية الأمنية العسكرية في شبه القارة الهندية تقول: في حالة لجأت واشنطن الى التحالف الاستراتيجي مع الهند، فإنّ موسكو ووفق رؤية استراتيجية معدّة مسبقاً وطارئة، سوف تلجأ بالضرورة الى بناء تحالف استراتيجي مع باكستان، مهما كانت الظروف والمعطيات الدولية والإقليمية في شبه القارة الهندية.

من جهة أخرى تتحدث المعلومات، أنّ جماعات الضغط الإسرائيلي (الأيباك) في الداخل الأميركي، وانطلاقاً من تفاهمات سياسية وأمنية واقتصادية وعسكرية، على مضمون خط العلاقات الهنديّة الإسرائيلية، تدفع جماعات الضغط تلك، الإدارة الأميركية المقبلة أيّاً كانت الى التخلي عن مسألة مشروع دعم عضوية ألمانيا واليابان الدائمة في مجلس الأمن الدولي مجلس الحرب الدولي، بسبب إرهابية وديموغوجية السياسة الأميركية، مع مؤسسات الأمم المتحدة واستبداله بمسألة ومشروع دعم عضوية الهند الدائمة في مجلس الأمن الدولي(مجلس الحرب الأممي).

الفوضى المنظمة

كلّ ذلك كثمن تقبضه الهند نظير تعاونها السري والعلني مع الدولة العبرية، حيث يعني ذلك ببساطة مفرطة، تمتع الهند بحق النقض الفيتو الذي سيصار لاحقاً وتلقائيّاً، لاستخدامه وتوظيفه من قبل محور واشنطن تل أبيب (الفيتو الهندي)، لكي يقوم بدور حق الاعتراض بالوكالة عن واشنطن، وهو لردع واحتواء الفيتو الصيني والفيتو الروسي، كذلك من أجل مزيد من الإخلال بتوازن القوى داخل مجلس الأمن الدولي (مجلس الحرب الأممي)، ومن شأن ذلك منح الولايات المتحدة الأميركية، أربعة أصوات فيتو، مقابل صوتين واحد لروسيا والآخر للصين، انّها الفوضى المنظمة داخل هذه المؤسسة الأممية، ولكنها على الطريقة الأميركية.

ومن الآن تسوّق أميركا للهند باعتبار الأخيرة تتمتع بقدرات طبيعية واقتصادية خلّاقة، وقدرات سكّانية وتكنولوجية، وقدرات عسكرية وسياسية برلمانية، وهذه الصفات للهند في الواقع حقيقية وهي صح 100%، وهذا حق للهند يُراد به باطل، من قبل محور واشنطن – تل أبيب.

*محام، عضو المكتب السياسي
للحركة الشعبية الأردنية
Mohd__ahamd2003@yahoo.com

هجمة أخرى على المنهاج الفلسطيني في القدس!

■ راسم عبيدات - القدس المحتلة

واضح بأنّ وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية التي يقودها المتطرف نفتالي بينت زعيم «البيت اليهودي» لديها خطة شاملة للسيطرة على العملية التعليمية في مدينة القدس، خطة تقوم على أساس العودة بالمنهاج التعليمي في المدينة الى المنهاج الإسرائيلي الكامل في إطار سياسة التهويد والأسرلة لها، ونحن هنا سنستذكر المحطات الرئيسية لخطة بينت في هذا الجانب، فقد كشفت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية في 2016/1/29 عن «خطة بينت» تقوم على أساس زيادة الدعم المالي للمدارس التي تقوم بتدريس المنهاج الإسرائيلي او لديها صفوف تدرس المنهاج الإسرائيلي، وحث المدارس العربية عبر الحوافز المادية للإنتقال من المنهاج الإسرائيلي الى المنهاج الفلسطيني، وهذا يشمل زيادة الساعات التعليمية للمدارس المتلقية للتعليم الإسرائيلي، وخلق اطار تربوي يقوم على زيادة الساعات المخصصة لدروس التقوية والإستشارات التربوية وكذلك الدروس اللامنهجية من موسيقى وفنون وغيرها ودورات الإستكمال للمعلمين، وهذا يعني استخدام الأموال كعامل ضغط على إدارات المدارس لمقايضة المنهاج الفلسطيني بالمال، والتهديد المبطن لتلك الإدارات والمعلمين بقطع أرزاقهم اذا لم ينتقلوا الى التعليم وفق المنهاج الإسرائيلي.

لم يكتف بينت بذلك بل في الذكرى الخمسين لإحتلال القدس او ما يسمّى بـ«توحيد القدس» أعلن ان شعار السنة التعليمية القادمة 2016 في اسرائيل سيكون «توحيد القدس» وفقاً لما نشره موقع صحيفة «يديعوت احرونوت».

وأشار بينت الى أنه سيتمّ طرح خطة تعليمية واسعة تشمل المرحلة الأساسية وصولاً الى المرحلة الثانوية، ردا على كافة المجاولات التي كانت تهدف لفصل اليهود عن مدينة القدس وفقاً لتعبيره، قائلاً: «إنّ ما شهدته مدينة القدس من عمليات إرهابية من قبل الفلسطينيين كانت تهدف لإبعاد اليهود عن المدينة، ولكن كانت النتيجة مزيداً من الارتباط مع مدينة القدس الموحدة».

وأضاف الموقع أنّ هذه الخطة الموسعة تأتي أيضاً مع مرور 50 عاماً على احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس والذي تعتبره إسرائيل «توحيد القدس»، وستشمل العديد من الفعاليات المختلفة في المدارس من ناحية التعليم والجانب التاريخي لمدينة القدس وارتباطها باليهودية، كذلك القيام بجولات مختلفة من قبل المدارس للعديد من المواقع في مدينة القدس بما فيها البلدة القديمة.

اليوم يخطو بينت خطوة أخرى على طريق أسرلة المنهاج الفلسطيني في مدينة القدس عبر مقايضة ترميم المدارس وإعادة تاهيلها بتطبيق المنهاج الإسرائيلي، وكانت ما تسمّى بـ«وزارة شؤون القدس» في حكومة الاحتلال حسب ما ذكرته صحيفة «هارتس» الإسرائيلية الصادرة يوم الأحد الماضي، قد اشترطت تحويل الميزانيات لمدارس «القدس الشرقية» (مدارس عربية تُدرس الطلاب الفلسطينيين) بتدريس المنهاج «الإسرائيلي» فيها.

وذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية، انه من المتوقع أن تحوّل وزارة شؤون القدس، قريباً، ميزانية خاصة تقدّر بأكثر من 20 مليون شيكل (ما يُعادل الـ 5 ملايين و209 آلاف دولار أميركي) لترميم المدارس في القدس الشرقية. وأفادت الصحيفة العبرية أنّ الأموال ستُحوّل للمدراس التي توافق على تفعيل المنهاج التعليمي الإسرائيلي.

وزعمت «هآرتس» العبرية، انّ السنوات الأخيرة شهدت تزايداً في عدد المدارس التي تقترح منهاج التعليم الإسرائيلي، والذي يسمح بالتقدّم لامتحانات «البجروت الإسرائيلية»، ما يسهّل على الطلاب الالتحاق بالمؤسسات الجامعية الإسرائيلية.

وزعمت أنّ استطلاعات للرأي (لم تقم بإرفاقها مع التقرير) أوضحت إزدياد عدد أولياء الأمور في القدس الشرقية الذين يفضلون المناهج الإسرائيلية من أجل تحسين فرص التعليم والعمل لأولادهم.

مستدركة: «ومع ذلك تبقى هذه النسبة صغيرة، فمن بين حوالي 180 مدرسة في القدس الشرقية، قامت 10 مدارس فقط في العام الماضي بتدريس المنهاج الإسرائيلي، ويتوقع ازدياد العدد هذه السنة إلى 14».

وأوضحت أنّ غالبية مؤسسات التعليم يجري تدريس المنهاج الإسرائيلي لعدد قليل من الصفوف فقط، «ولذلك فإنّ نسبة المتقدّمين للبجروت لا تتعدّى 3 في المائة».

هنا من الهام جداً القول إنه في زمن وزير التعلم العالي الصهيوني السابق جدعون ساغر، لم تكن الأمور بالنسبة للتعليم والمنهاج الفلسطيني بوضع أفضل، فساغر لديه نفس مشروع بينت لأسرلة التعليم، حيث كانت هناك محاولة لتصفية المنهاج الفلسطيني، والذي يشكل جزءاً مهماً من الهوية والسيادة الوطنية في آذار من 2011، فقد وجهت مديرة المعارف العربية في بلدية الاحتلال ودائرة معارفها لارا امباركي رسالة للمدارس الأهلية والخاصة، تطالبهم فيها بعدم الحصول على الكتب الدراسية للصفوف من الأول الإبتدائي وحتى الصف الحادي عشر إلا عبر وزارة المعارف الإسرائيلية، والرسالة تلك أتت على خلفية تلقي معظم المدارس الخاصة والأهلية نتيجة وحسب ما تقوله الضائقة المالية التي تمرّ بها، والكتب التي ستوزعها عليهم، التغييرات فيها ليس شكلية أو لها علاقة فقط بالشعار المطبوع على أغلفة الكتب، استبدال شعار السلطة الفلسطينية بشعار بلدية الاحتلال، بل يطال ذلك حذف وتغيير وتشويه للمنهاج الفلسطيني وتزوير للوقائع والحقائق التاريخية والدينية والوطنية، فالحذف يطال القصائد والأشعار الوطنية، وكذلك الآيات والأحاديث الدينية التي لها علاقة بالجهاد، وأية مواد ومواضيع تدعو للمقاومة ودعم الأسرى وتمجيد الشهداء والبطولات.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل استمرّ مسلسل أسرلة المنهاج الفلسطيني، في ظلّ ضعف الحالة الفلسطينية وانقسامها، والعجز المالي الكبير وقلة الدعم للمدارس الفلسطينية التي تدرّس المنهاج الفلسطيني، وغياب الإرادة السياسية للمجابهة عند القيادة الرسمية، مكنت الاحتلال ان يخطو خطوة اخرى تجاه أسرلة التعليم، فمع بداية عام 2013، اعلن كعملية تجريبية عن تطبيق المنهاج الإسرائيلي في خمسة مدارس حكومية لعدد من الصفوف الدراسية، مدرسة ابن رشد الشاملة ومدرستي صوروباهر الإبتدائية بنين والإبتدائية بنات، وكذلك مدرستي عبدالله ابن الحسين الإعدادية بنات في الشيخ جراح وابن خلدون الثانوية في بيت حنينا، وكانت تلك العملية التي لم تفلح المجابهة الشعبية والمجتمعية الفلسطينية لها في وأدها والقضاء عليها، لتكون بمثابة «بروفا» لتوسيع التعليم وفق المنهاج الإسرائيلي في القدس، بحيث لا يقتصر ذلك على المرحلة الثانوية «البجروت» الإسرائيلي بدل امتحان الثانوية العامة الفلسطيني، بل تدريس المنهاج الإسرائيلي من المرحلة الأساسية بإقامة مدارس تعلّم المنهاج الإسرائيلي، حيث أقيم لهذا الغرض مدرستي بنين وبنات في بيت حنينا، والخطورة هنا بأنّ التدريس يستهدف «كي» وتقزيم» وتشويه الوعي للطالب الفلسطيني، ومحاولة السيطرة على الذاكرة الجمعية لشعبنا، وفرض الرواية الصهيونية الكاملة، ليس على المسيرة التعليمية فحسب، بل على كامل الرواية التاريخية، حيث يُراد وفق هذا المنهاج للطالب الفلسطيني، ان يدخل في حالة من التناقض وزعزعة قناعاته وثقته بحقوقه وثوابته الوطنية، ولست بصدد التفصيل هنا.

ولكن في ظلّ ما يحققه الإحتلال من اختراقات وانجازات على صعيد أسرلة المنهاج والعملية التعليمية في مدينة القدس، فإنّ المسألة أصبحت تتطلب ردوداً ومجابهة نوعية، لا تقف عند حدود الحلول الترقيعية، فـ«إسرائيل» تشنّ حرباً تهويدية شاملة على الهوية الفلسطينية عبر المناهج لشطب الهوية والثقافة والوجود والكينونة الفلسطينية في المدينة، ولذلك ارى بانّ كافة المبادرات والخطوات المقترحة لصدّ الهجمة الصهيونية على العملية التعليمية على الرغم من اهميتها مثل الدعوة لاستنهاض الصناديق العربية والإسلامية لتحمّل مسؤولياتها تجاه التعليم في القدس، واعتماد 10% من المنح الدراسية الخارجية لطلبة القدس، وتسهيل آليات التسجيل في المدارس للطلبة المقدسيين، واستيعاب عدد من المدارس على ملاك وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، واستثناء طلبة القدس من الحد الأدنى للإلتحاق بالجامعات المحلية وغيرها، هي خطوات ومبادرات جيدة، ولكن هذا لن يوقف «البلدوزر» والوحش المنفلت من عقاله لأسرلة التعليم، فأولاً قبل كل شيء، بدون إرادة صلبة ومجابهة جدية وحقيقية في هذه المعركة، سنهزم بشكل نهائي ونخسر جبهة التعليم كغيرها من الجبهات الأخرى، ولذلك المجابهة هنا يجب ان تكون جماعية وتكاملية بين المستويات الشعبية بكافة مستوياتها وأطرها ولجانها ومؤسساتها والسلطة ومنظمة التحرير، بتفاوض المسؤولية والدور.

المال مهمّ في هذه المعركة صحيح، ولكن كيفية إدارة المعركة اهمّ، فبعد الإحتلال مباشرة وسيطرة الإحتلال على قطاع التعليم الحكومي بالكامل، ومحاولة تطبيق وفرض المنهاج الإسرائيلي، هبّت القدس بقواها وأطرها ومؤسساتها وشخصياتها دفاعاً عن المناهج والتعليم الفلسطيني، وأعلنت إضراباً شاملاً لمدة ليست قصيرة، شلت كامل العملية التعليمية في القدس، مما اضطر الإحتلال للتراجع عن إجراءاته وخطواته بفرض المنهاج الإسرائيلي، ولذلك العامل الرئيسي في المجابهة هو ام